## محضر اجتماع الجمعية العامة العادية (67) لبنك البحرين الوطني ش.م.ب.

عقدت الجمعية العامة العادية لمساهمي بنك البحرين الوطني ش.م.ب إجتماعها السابع والستون في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء الموافق 22 مارس 2023م، بفندق داون تاون روتانا بالمنامة، برئاسة السيد فاروق يوسف خليل المؤيد، رئيس مجلس الإدارة، وبحضور جميع أعضاء المجلس، وبغياب كل من العضو يوسف علي رضا والعضو ريشي كابور والعضو فينسينت فان دين بوقرت، وحضور ممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، والمدققين الخارجيين للبنك السادة كي.بي.أم.جي. فخرو. وحضر الاجتماع 25 مساهماً (اصالة ووكالة) يمثلون عدد 1,593,634,841 سهماً، بما يعادل نسبة 77.36% من مجموع أسهم رأسمال شركة بنك البحرين الوطني ش.م.ب الصادرة والمدفوعة، حيث تم تعيين شركة البحرين للمقاصة كجامعوا الأصوات.

في بداية الاجتماع ألقى رئيس مجلس الإدارة كلمة رحب فيها بالسادة المساهمين والحضور الكريم عبر فيها عن شكره وامتنانه لحضورهم، وقدم نبذة بسيطة عن مسيرة البنك خلال العام 2022، والذي يعتبر عاماً حافلاً بالنجاحات والإنجازات التي تمت تحت إشراف وتوجيه مجلس الإدارة وبفضل الجهود المتميزة للإدارة التنفيذية، والتي نتج عنها تحقيق أداء مالي إيجابي. كما بين للسادة المساهمين بأن البنك قد التزم بالتحول الرقمي وبركائز الحوكمة البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات، وعلى خلق منصة قوية للابتكار، مما أدى إلى تعزيز العمليات التجارية ورفع مستوى عرض القيمة.

وأضاف بأن البنك قد حقق نتائج مالية إيجابية نحو المستقبل حيث: استمر البنك في تطوير الخدمات الرقمية للأفراد مثل تطبيق البنك للهواتف الذكية ومنصة مكافآت الولاء، وطرح البنك خطط تمويلية مخصصة مثل تمويل المواطنين المؤهلين للاستفادة من برامج التمويلات الإسكانية الجديدة، وتم توسيع نطاق الدعم ليشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة والمواهب الشبابية، وبدأ البنك بعمليات يومية صديقة للبيئة بغية دعم مساعي التقليل من انبعاثات الكربون، بما يتماشى مع التوجهات العالمية والشبكات الدولية.

وبين رئيس مجلس الإدارة بأن البنك قد حصد جوائز عالمية مرموقة عن قطاعات الخدمات للأفراد، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمسؤولية الاجتماعية، والاستدامة، والتقرير المالي، والاستمرارية ومرونة الأعمال، وتصدر التصنيفات المحلية والإقليمية والعربية في مجال الخدمات المصرفية المستدامة.

ووضح رئيس مجلس الإدارة بأن هذا النجاح يعزى لكفاءة موظفين البنك وسياسة المجموعة الحكيمة وأن الهدف هو تعزيز القيمة المضافة للمساهمين من خلال ترسيخ وتنمية أعمال البنك وتقديم تجربة مصرفية مميزة للعملاء بالرغم من الأجواء التنافسية والتحديات الاقتصادية على المستويين المحلي والإقليمي، كما أن البنك يتطلع لتطوير القطاع المصرفي في مملكة البحرين عبر الاستمرار بالتوسع ضمن محفظة أعمال البنك والمساهمة بشكل أكبر في دفع عجلة تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الرؤية الاقتصادية 2030، كما يلتزم البنك بتضمين ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في كافة أعماله وعملياته التجارية. حيث يتطلع البنك في العام الجديد للاستمرار بإثراء حياة الأجيال عن طريق توفير فرص التنمية والتطوير والاستثمار على مستوى القطاع والمجتمع المحلي ككل.

في ختام كلمته توجه رئيس مجلس الإدارة بتقديم جزيل الشكر والامتنان لجميع موظفين البنك وفريق الإدارة التنفيذية في مجموعة بنك البحرين الوطني ولكافة الجهات والهيئات التي ساهمت في تحقيق البنك لهذا النجاح والتميز، بالخصوص كل من مصرف البحرين المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، على دعمهم الكبير للبنك.

بعدها رحب رئيس مجلس الإدارة بالسيد المساهم عبدالعزيز الشبل موضحاً بأنه من اوائل العملاء في البنك ويسعدنا حضوره اليوم. اضاف رئيس مجلس الإدارة بأنه سيتم عرض فيلم قصير تم إعداده من قبل رئيس الاتصالات المؤسسية السيد هشام أبو الفتح عن الإنجازات والأعمال الاجتماعية التي قام بها البنك خلال العام 2022 والتي تأخذ بمقدار 5% من أرباح البنك بشكل سنوي منذ أكثر من 25 عام.

بعدها بدأت الجمعية العامة العادية بمناقشة جدول الأعمال المرسل إلى المساهمين والذي تم إقراره، وناقشت الموضوعات المدرجة فيه على النحو التالي:

1- الموافقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السادس والستون المنعقد بتاريخ 24 مارس 2022م، وأوضح رئيس مجلس الإدارة أنه قد تم إرسال نسخة منه للسادة المساهمين.

**القرار: وافقت الجمعية العامة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السادس والستون المنعقد بتاريخ 24 مارس 2022م وصادقت عليه.**

2- عند مناقشة الجمعية العامة لتقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، طلب السيد المساهم أحمد فخرو الإذن بالتداول فأذن له رئيس مجلس الإدارة بذلك. حيث تقدم السيد المساهم أحمد فخرو بالشكر إلى مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية على النتائج التي حققها البنك في السنة المنتهية 2022، وقدم السيد المساهم أحمد فخرو ملاحظة فيما يتعلق بتعاملات أفراد الإدارة التنفيذية للبنك في الأسهم المملوكة وذكر أنها غير متطابقة وقد تعتبر مضللة، وأجاب الرئيس التنفيذي المالي للمجموعة السيد راسل بنيت بأن الجدول لا يبين عمليات تحويل الأسهم بل يبين الأسهم المملوكة لهم في تلك الأوقات وهو الأمر الذي سبب الالتباس للمساهم الكريم، وأضاف بأنه سيتم الأخذ بهذه الملاحظة في السنوات القادمة منعاً لأي التباس قد يحصل لدى المساهمين.

وتسائل السيد المساهم أحمد فخرو عن سبب عدم وجود جدول ساعات تدريب مجلس الإدارة والهيكل التنظيمي للبنك في نسخة التقرير السنوي التي تسلمها، وأجاب الرئيس بأن النسخة الموجودة عند السيد المساهم هي ملخص التقرير السنوي، وأن ما ذكره السيد المساهم أحمد فخرو (جدول ساعات تدريب مجلس الإدارة والهيكل التنظيمي للبنك) موجود في النسخة الكاملة للتقرير السنوي .

كما قدم السيد المساهم أحمد فخرو ملاحظة بشأن الهيكل التنظيمي للبنك الذي يضم 14 منصباً تنفيذيا تحت الرئيس التنفيذي، وهو ما يعد عدداً كبيراً في رأي السيد المساهم وأوصى بالنظر في إمكانية تقليل هذا العدد.

واستفسر السيد المساهم أحمد فخرو عن سبب الاستثمار في سندات الخزينة الأمريكية كما هو وارد في الصفحة (156) من التقرير السنوي، حيث إنه لم يكن لدى البنك أي استثمار في هذه السندات في العام 2021 بينما وصلت هذه الاستثمارات إلى 234 مليون في العام 2022. وأجاب الرئيس التنفيذي المالي للمجموعة السيد راسل بنيت بأن

بناء محفظة أصول سائلة عالية الجودة بهدف الحصول على سيولة عالية في أوقات الازمات يعتبر أحد استراتيجيات البنك الحالية، لذا فإن ما ذكره السيد المساهم يعتبر أمراً جيداً بالنسبة للبنك.

ثم استفسر السيد المساهم أحمد فخرو عما إذا كان لبنك البحرين الوطني أي تعرض مع البنوك الأمريكية التي أعلنت افلاسها مؤخراً، وأجاب السيد راسل بنيت بأن لا يوجد أي تعرض لبنك البحرين الوطني مع هذه البنوك.

كما استفسر السيد المساهم أحمد فخرو عن الإيضاح في صحفة (173) في التقرير السنوي المتعلق بقطاع الخزينة أسواق المال وإدارة الثروات والاستثمار حيث أنه في نهاية عام 2021 يذكر أن صافي الفوائد (الربح) 29 مليون وفي نهاية 2022 يذكر أن صافي الفوائد (5 مليون) بالناقص (خسارة)، اوضح رئيس مجلس الإدارة أنه كان هناك تغيير في ديناميكيات أسعار الفائدة في عام 2023 مما ساهم في تأثر ايرادات الفوائد بين القطاعات.

بعد ذلك تسائل السيد المساهم أحمد فخرو عن سبب زيادة نسبة توزيع الأرباح في العام 2022 على الرغم من كون البنك بنكاً متحفظاً بطبيعته، وأجاب رئيس مجلس الإدارة بأن نسب الربح للبنك كانت أعلى مما هو مذكور في التقرير، وأن البنك قد قام باحتساب مخصصات تحفظية في دفاتر البنك (12 مليون) وذلك تحوطاً لأي حوادث مستقبلية، لذلك فإن البنك لا يزال متحفظاً على الرغم من ارتفاع نسبة توزيع الأرباح لهذا العام.

بعد ذلك طلبت السيدة المساهمة شيماء تهامي الإذن بالتداول وشكرت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الإنجازات التي تم تحقيقها في العام 2022 وقالت إنها تود أن تسلط الضوء على بعض النسب المهمة مثل العائد على متوسط حقوق الملكية والتي بلغت 12.6%، ونسبة الرسملة القوية للبنك، إذ بلغ معدل ملاءة رأس المال 23.6%، وتحسن الدخل التشغيلي بواقع 14%، بالإضافة إلى تحسن صافي الربح بواقع 28%. كما أبدت السيدة المساهمة فخرها فيما يقدمه البنك من المساهمات الاجتماعية التي يمكن رؤيتها في كل مكان في مملكة البحرين.

ثم استفسرت السيدة المساهمة شيماء تهامي عن نسبة التركيز فيما يتعلق بالقطاعات ذات المخاطر العالية، وعن نسبة القروض المتعثرة فيها، وأجاب رئيس مجلس الإدارة بأن نسب التركيز لا تزال كما كانت متمثلة في قطاع الانشاءات والعقارات. وبينت السيدة المساهمة شيماء تهامي أن نسبة القروض المتعثرة وقروض الضعف الائتماني المشترى أو الناشئ (POCI) قد بلغت في نهاية العام 2022 5.4% بينما بلغت في نهاية العام 2021 5.6%، في حين كانت 7% في العام 2020، وتساءلت عن سبب ارتفاع هذه النسب مقارنة بنسبة للقروض المتعثرة البالغة 3.8%. وأجاب السيد راسل بنيت بأن قروض الضعف الائتماني المشترى أو الناشئ (POCI) قد تولدت جراء عملية الاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي، وأن معظم هذه القروض كانت متعثرة عند عملية الاستحواذ إلا أن العديد منها قد أصبح منتظما في السداد الأمر الذي يعد أنباء جيدة بالنسبة لبنك البحرين الوطني.

ومن ثم بينت السيدة المساهمة شيماء تهامي أن تعرض بنك البحرين الوطني للصناديق السيادية البحرينية عبارة عن 2.5 أضعاف أسهمه الملموسة، وأنه مع تفهم المساهمة للصلات الوثيقة بين البنك وبين حكومة مملكة البحرين كون البنك مملوكاً للدولة، إلا أنه يجب أن يكون للبنك خطة لتنويع حساباته والدخول في أسواق جديدة. وأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد عثمان أحمد بأن البنك يسعى للعمل على ذلك من خلال تعزيز تواجده في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وأنه مع زيادة تعرض البنك في هذه الأسواق، فإن نسبة التعرض في مملكة البحرين ستقل بشكل تناسبي .

كما استفسرت السيدة المساهمة شيماء تهامي عن استراتيجية مجموعة بنك البحرين الوطني لزيادة حصتها من السوق المحلي، وأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد عثمان أحمد بأن ذلك سيتم من خلال تركيز البنك على قطاع التجزئة وقطاع الشركات وقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

ثم استفسرت السيدة المساهمة شيماء تهامي عن الشخصية التي تقود عجلة الرقمنة في بنك البحرين الوطني، وأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد عثمان أحمد بأن هذه مسؤولية كافة الأقسام في البنك وأن الهدف هو أن تصبح عملية الرقم جزءاً أساسياً من عمل الأقسام المختلفة في البنك.

واستفسرت السيدة المساهمة شيماء تهامي بعد ذلك عما إذا كانت استثمارات البنك في الخزينة الأمريكية ثابتة أم متحركة وما إذا كان البنك متحوطاً من مخاطر تغير الفائدة، أخذاً في الاعتبار ما حصل من انهيار لبعض البنوك في ذلك السوق، وأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد عثمان أحمد بأن الاستثمارات ثابتة بطبيعتها وأن البنك متحوط من تغيير أسعار الفائدة بشكل كامل.

وفيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والحكومية استفسرت السيدة المساهمة شيماء تهامي عما إذا كانت مبادرات البنك المستقبلية ستنحصر في الجوانب البيئة فقط أم أنها ستشمل الجوانب الأخرى، وأجابت الرئيس التنفيذي للموارد البشرية والحوكمة الاجتماعية والبيئية السيدة دانة بوحجي بأن البنك قد عمل في الثلاث سنوات الماضية على زيادة وعي العاملين لديه بمن فيهم أعضاء مجلس الإدارة واللذين يعتبرون من أوائل الأعضاء الحاصلين على تدريب في مجال الاستدامة. كما قام البنك بتقديم موضوع التغيير المناخي في نهاية العام 2022 وتعاون مع المجلس الأعلى للبيئة في هذا الصدد.

وأخيرا بينت السيدة المساهمة شيماء تهامي بأن التمثيل النسبي للمرأة في بنك البحرين الوطني هو 47%، وأن غالبية النساء يعملن في الوظائف الابتدائية لدى البنك، وأن نسبة التمثيل للمرأة تقل كلما ارتفعنا للوظائف العليا، وتمنت السيدة المساهمة أن تحصل المرأة على فرص أكبر في المناصب العليا في البنك.

وشكر رئيس مجلس الإدارة السيدة المساهمة على الملاحظة القيمة وقال إن هذه الملاحظة ستكون من ضمن الأمور التي ستسند إلى الرئيس التنفيذي الجديد للمجموعة السيد عثمان أحمد للعمل على تحسينها.

بعد ذلك طلب السيد المساهم علي الطريف الإذن بالتداول وطلب الاستئناس برأي ممثلي وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي فيما يخص أهمية تضمين جدول ساعات تدريب مجلس الإدارة والهيكل التنظيمي للبنك في تقرير مجلس الإدارة، وأجاب ممثل مصرف البحرين المركزي بأن ذكر أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية أمر واجب في التقرير. كما أجاب ممثل وزارة الصناعة والتجارة بأنه يمكن للمساهم توجيه أي استفسار كتابي إلى الوزارة في وقت لاحق.

ثم استفسر السيد المساهم علي الطريف عما إذا كان البنك ملتزماً بقواعد الحوكمة الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة، وأجاب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية للمجموعة السيد كابي الحكيم بأن البنك ملتزم بقواعد الحوكمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي باعتباره بنك مرخصاً من قبل المصرف.

ثم أعاد السيد المساهم علي الطريف طرح السؤال الذي طرحه السيد المساهم أحمد فخرو بشأن التحفظ في توزيع الأرباح، وأجاب رئيس مجلس الإدارة بأن تحديد قيمة التوزيعات تتم بناء على وضع البنك النقدي وما حققه من

أرباح وأن لدى البنك احتياطات كبيرة وهذا ما سمح له بتوزيع نسبة أكبر من الأرباح التي حققها في 2022.
وأضاف الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد عثمان أحمد بأن الأولوية الأولى لدى البنك هي ضمان إدارة البنك بشكل سليم وآمن وتحت السيطرة، فإذا ما كان هناك زيادة في صافي الربح بعد أخذ كل ما سبق بعين الاعتبار، يقوم البنك بتوزيع جزء منها على المساهمين .

ثم اقترح السيد المساهم علي الطريف أن يكون للبنك سياسة مكتوبة تنظم عملية توزيع الأرباح على المساهمين، وبعد مناقشة الموضوع أفاد رئيس مجلس الإدارة بأنه سيتم النظر في هذا الأمر.

ثم اقترح السيد المساهم علي الطريف على البنك أن يتم إدارة مؤتمر المحللين الذي يقيمه البنك من قبل بنك استثماري مختص بهذه الشؤون، ورحب رئيس مجلس الإدارة بهذا الاقتراح وأوصى الإدارة بالنظر في امكانية تنفيذه. ثم قدم السيد المساهم علي الطريف مقترحاً آخر بشأن كتابة محضر اجتماعات المؤتمر بالإضافة إلى وجود التصوير المرئي المعمول به حالياً.

بعد ذلك استفسر السيد المساهم علي الطريف عن سبب ارتفاع هامش صافي الفائدة (الصفحة 42 من التقرير) وذلك بالمقارنة مع أقران البنك في السوق المحلي والسوق الخليجي، وأجاب الرئيس التنفيذي المالي للمجموعة السيد راسل بنيت بأنه سيتم إجابة المساهم على هذا الاستفسار بعد الانتهاء من الاجتماع.

ثم استفسر السيد المساهم علي الطريف عن البند (36) المذكور في صفحة (173) من التقرير السنوي عن سبب تكبد قسم الخزينة خسارة صافي ايرادات الفوائد بقيمة 5 مليون دينار بحريني في سنة 2022 في حين أنه حقق أرباح بواقع 29 مليون دينار بحريني في العام 2021، وأجاب الرئيس التنفيذي المالي للمجموعة السيد راسل بنيت بأن قسم الخزينة في البنك يعتبر مركز السيولة لكافة الأقسام، وأن تكلفة استخدام القطاعات لهذه السيولة قد ارتفعت بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الكبير في نهاية العام 2022.

واستفسر السيد المساهم علي الطريف عما إذا كان مجلس الإدارة قد استخدم التفويض الممنوح له من قبل الجمعية العمومية في العام 2021 بالاقتراض بما لا يزيد عن 700 مليون دولار، وأجاب الرئيس التنفيذي المالي للمجموعة السيد راسل بنيت بأنه تم استخدام هذا التفويض في مناسبتين بقيمة 50 مليون دولار في كل مرة.

كما استفسر السيد المساهم علي الطريف عما إذا كانت لدى البنك استراتيجية لتحويل خسائر الفروع الخارجية للبنك إلى أرباح، وأجاب رئيس مجلس الإدارة بأن هناك عدة تحديات تواجه هذه الفروع منها صعوبة العمل في أسواق كبيرة بفرع واحد أو فرعين، كما أفاد بأنه تمت إعادة هيكلة التبعية الإدارية لهذه الفروع بحيث أصبحت تابعة للرئيس التنفيذي للمجموعة السيد عثمان أحمد الذي سيتولى مسؤولية العمل على تطوير عمل هذه الفروع.

واستفسر السيد المساهم علي الطريف عن الدين المستحق على شركة مكلارين وأجاب الرئيس بأن الدين المذكور قد تم سداده.

بعدها استفسر السيد المساهم علي الطريف عن البند (29) في صفحة (166) عما اذا يوجد توضيح من قبل الإدارة عن أسماء الأطراف ذوي العلاقة المخصص لهم 4.7 مليون دينار، أجاب رئيس مجلس الإدارة أنها تعتبر معلومات سرية ولا يمكن الإفصاح عنها.

ثم استفسر السيد المساهم علي الطريف عما إذا قام بنك البحرين الوطني بإقراض بنك البحرين الإسلامي مبلغاً وقدره 20 مليون دينار، وأجاب الرئيس التنفيذي المالي للمجموعة السيد راسل بنيت بأن المبالغ التي يتم اقراضها

لبنك البحرين الإسلامي متحركة ويختلف مقدارها من وقت لآخر حسب السيولة المطلوبة من قبل بنك البحرين الإسلامي، كما بين أن القوائم الموحدة لبنك البحرين الوطني لا تبين أي قروض على عاتق بنك البحرين الإسلامي لأنه شركة تابعة لبنك البحرين الوطني.

بعد ذلك استفسر السيد المساهم علي الطريف عن سبب استقطاب الرئيس التنفيذي للمجموعة من خارج هذه المجموعة، وعما إذا كان لدى بنك البحرين الوطني كوادر تستطيع أن ترأس المجموعة، ومن يتولى مسؤولية بناء هذه القدرات، وأوصى بأن يتم العمل على وضع خطة زمنية لبناء مواهب من داخل المجموعة قادرة على تولي المناصب القيادية فيها. وأجاب رئيس مجلس الإدارة بأن هناك نقص في هذا المجال تولد عن عملية الاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي، وأنه سيتم العمل على وضع خطة إحلال على مدى 3 إلى 4 سنوات القادمة. وتسائل السيد المساهم علي الطريف عما إذا تم تضمين مؤشرات أداء رئيسية حازمة في بطاقة الأداء للرئيس التنفيذي للمجموعة، وأجاب رئيس مجلس الإدارة بأنه لم يتم تحديد هذه المؤشرات بشكل نهائي حتى الآن، حيث أن البنك يعمل على إعداد استراتيجيته للسنوات الثلاث القادمة وأن هذه المؤشرات ستكون مرتبطة بشكل أساسي بهذه الإستراتيجية.

ثم استفسر السيد المساهم علي الطريف عن سبب تراجع نسبة حقوق الملكية لموجودات البنك إلى أقل من 12% المذكورة في صفحة (42)، وأجاب الرئيس التنفيذي المالي للمجموعة السيد راسل بنيت بأن الحدث الرئيسي الذي أثر على هذه النسبة هو عملية الاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي.

واستفسر السيد المساهم علي الطريف عن سبب عدم ذكر نسبة الرفع المالي في التقرير السنوي باعتبار البنك مؤسسة مالية ذات أهمية نظامية، وأجاب الرئيس التنفيذي المالي للمجموعة السيد راسيل بينت بأنه سيتم إدراج هذه النسبة في المستقبل.

وأخيراً قدم السيد المساهم علي الطريف مقترحاً بشأن تخيير المساهمين بين الحصول على توزيعات الأرباح نقداً أو على هيئة أسهم، وأجاب رئيس مجلس الإدارة بأنه سيتم النظر في هذا المقترح.

**القرار: صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.**

3- استمعت الجمعية العامة إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين ممثل بالسيد جعفر القبيطي حول البيانات المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

4- بدأت بعد ذلك الجمعية العامة العادية مناقشة البيانات المالية المدققة للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

**القرار: صادقت الجمعية العامة العادية على البيانات المالية المدققة للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.**

5- إعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م على النحو التالي:

أ- **وافقت الجمعية العامة على إعتماد توصية مجلس الإدارة بإصدار أسهم منحة بواقع سهم واحد لكل عشرة أسهم صادرة بقيمة أسمية 100 فلس للسهم الواحد وبقيمة أجمالية قدرها 20,600,682.400 (عشرون مليون**

**وستمائة ألف وستمائة واثنان وثمانون دينار بحريني وأربعمائة فلس) مقسمة إلى 206,006,824 (مائتان وستة ملايين وستة آلاف وثمانمائة وأربعة وعشرون) سهم بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية وموافقة مصرف البحرين المركزي.**

**ب- وافقت الجمعية العامة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 25% (25 فلس للسهم الواحد)، أي ما يعادل 51,501,705.900 (واحد وخمسون مليون وخمسمائة وواحد ألف وسبعمائة وخمسة دينار بحريني وتسعمائة فلس) على أن يتم توزيعها إبتداءاً من يوم 5 أبريل 2023م وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي وذلك على النحو التالي:**

| | |
|---|---|
| **آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح** | **23 مارس 2023** |
| **تاريخ تداول السهم بدون استحقاق** | **26 مارس 2023** |
| **يوم الاستحقاق** | **27 مارس 2023** |
| **يوم الدفع** | **5 أبريل 2023** |

**ت- وافقت الجمعية العامة تحويل مبلغ 10,300,341 (عشرة ملايين وثلاثمائة ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون دينار بحريني) إلى الإحتياطي القانوني ليبلغ (50%) من رأس المال الصادر والمدفوع.**

**د- وافقت الجمعية العامة على تحويل مبلغ 3,402,550 (ثلاثة ملايين وأربعمائة واثنان ألف وخمسمائة وخمسون دينار بحريني)، بما يوازي 5% من صافي الارباح، لبرنامج الهبات والتبرعات.**

**هـ - وافقت الجمعية العامة على استخدام مبلغ 17,754,279 (سبعة عشر مليون وسبعمائة وأربعة وخمسون ألف ومائتان وتسعة وسبعون دينار بحريني) من الأرباح المستبقاة المتراكمة لتمويل المخصصات والتوزيعات المذكورة أعلاه.**

6- تم عرض تقرير حوكمة الشركات لسنة 2022 ومناقشة ما تم تحقيقه من إلتزام بنظام حوكمة الشركات ومتطلبات مصرف البحرين المركزي كما هو مبين في التقرير السنوي.

7- تم ابلاغ الجمعية العامة عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م مع اي أطراف ذات علاقة او مع المساهمين الرئيسيين في البنك كما هو مبين في تقرير حوكمة الشركات المعروض على الجمعية العامة العادية والمذكور في الايضاح رقم 29 من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية.

**8- وافقت الجمعية العامة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.**

**9- وافقت الجمعية العامة على صرف مبلغ 520,000 ( خمسمائة وعشرون ألف دينار بحريني) مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.**

**10- وافقت الجمعية العامة على إعادة تعيين السادة كي. بي. ام. جي. فخرو كمدققين لحسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.**

**-11**

أ) **وافقت الجمعية العامة العادية على مقترح مجلس الإدارة المتعلق بتعديل نظام الحوافز والمكافآت الحالي من خلال اضافة نظام الحوافز طويلة المدى (LTIP) في البنك وصادقت عليه.**

ب) **وافقت الجمعية العامة العادية على تفويض مجلس الإدارة بشكل كامل لإصدار اللوائح والمستندات والسياسات والقواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ نظام الحوافز طويلة المدى (LTIP) حسب الحاجة، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.**

ت) **تم سحب هذا البند: "تفويض مجلس الإدارة لتعديل انظمة الحوافز والمكافآت المعمول بها حالياً، من وقت لآخر، وكذلك التفويض بتعديل اللوائح والمستندات والسياسات والقواعد اللازمة لتنفيذه، حسبما تقتضي الحاجة ضمن صلاحيات المجلس، وبما لايتعارض مع متطلبات قواعد مصرف البحرين المركزي ذات الصلة، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي".**

**12-** عند مناقشة ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية طلب السيد المساهم أحمد فخرو أن يكون مركز اتصالات البنك مجانياً (Tollfree) وأجاب رئيس مجلس الإدارة بأنه سيتم العمل على ذلك.

في نهاية الجلسة قدم رئيس مجلس الإدارة السيد فاروق يوسف المؤيد شكره للمساهمين والحضور على دعمهم ومساندتهم لبنك البحرين الوطني ش.م.ب متمنياً للجميع التوفيق والسداد.

انتهى الاجتماع في تمام الساعة الثانية عشر وخمسون دقيقة ظهراً.

**فـــاروق يوسـف خليـــل المـؤيـــد**
**رئيـــس مـجـلـس الإدارة**
**رئيـــس الـجلســة**

**خـالـد منـور الشـمري**
**مستشار قانوني وأمين سر مجلس الإدارة**

## محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك البحرين الوطني ش.م.ب.

عقدت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي بنك البحرين الوطني ش.م.ب إجتماعها في تمام الساعة الثانية عشر وخمسة وخمسون دقيقة من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 22 مارس 2023م، بفندق داون تاون روتانا بالمنامة، برئاسة السيد فاروق يوسف خليل المؤيد، رئيس مجلس الإدارة، وبحضور جميع أعضاء المجلس، وبغياب كل من العضو يوسف علي رضا والعضو ريشي كابور والعضو فينسينت فان دين بوقرت، وحضور ممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، والمدققين الخارجيين للبنك السادة كي.بي.أم.جي. فخرو. وحضر الاجتماع 25 مساهماً (اصالة ووكالة) يمثلون عدد 1,593,634,841 سهماً، بما يعادل نسبة 77.36% من مجموع أسهم رأسمال شركة بنك البحرين الوطني ش.م.ب الصادرة والمدفوعة.

في بداية اجتماع الجمعية العامة غير العادية رحب رئيس مجلس الإدارة بالمساهمين والحضور الكرام شاكراً حضورهم ومساندتهم للبنك.

بعدها بدأت الجمعية العامة غير العادية بمناقشة جدول الأعمال المرسل إلى المساهمين والذي تم إقراره، وناقشت ووافقت على الموضوعات المدرجة فيه على النحو التالي:

1- وافقت الجمعية العامة على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية السابق المنعقد بتاريخ 24 مارس 2022م وصادقت عليه.

2- وافقت الجمعية العامة غير العادية على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع من (206,006,823.600) (مائتان وستة ملايين وستة آلاف وثمانمائة وثلاثة وعشرون دينار بحريني وستمائة فلس) مقسمة إلى (2,060,068,236) (مليارين وستين مليون وثمانية وستون الف ومائتان وستة وثلاثون) أسهم إلى (226,607,506.000) (مائتان وستة وعشرون مليون وستمائة وسبعة ألف وخمسمائة وستة دينار بحريني) مقسمة إلى (2,266,075,060) (مليارين ومائتان وستة وستون مليون وخمسة وسبعون ألف وستون) سهم، والقيمة الأسمية للسهم الواحد 100 (مائة فلس بحريني) وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

3- وافقت الجمعية العامة غير العادية على تعديل الفقرة (ب) من المادة 5 من عقد التأسيس والفقرة (ب) من المادة 5 من النظام الأساسي للبنك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي، لتقرآ كل منهما على النحو التالي:

**"كما حدد رأس المال الصادر والمدفوع بمبلغ (226,607,506.000) دينار بحريني (مائتان وستة وعشرون مليون وستمائة وسبعة ألف وخمسمائة وستة دينار بحريني)، مقسمة إلى (2,266,075,060) (مليارين ومائتان وستة وستون مليون وخمسة وسبعون ألف وستون) سهم، والقيمة الأسمية للسهم الواحد 100 (مائة فلس بحريني)."**

4- وافقت الجمعية العامة غير العادية على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ليتوافق مع التعديلات اللازمة تنفيذا لقرارات الجمعية العادية والغير عادية المنعقدتين بتاريخ اليوم، وذلك بتعديل و/أو بإعادة صياغة عقد التأسيس والنظام الأساسي ليشمل تلك التعديلات وجميع التعديلات، وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

5- وافقت الجمعية العامة غير العادية على تفويض السيد / زيد يوسف خنجي، رئيس الشؤون القانونية وحوكمة الشركات والسيد / خالد منور الشمري مستشار قانوني وأمين سر مجلس الإدارة، مجتمعين، في إجراء التعديلات

اللازمة على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك وإعادة صياغتهما تنفيذا لقرارات الجمعية العامة غير العادية آنفة الذكر والتوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلين أمام كاتب العدل.

وفي نهاية الجلسة قدم رئيس مجلس الإدارة السيد فاروق يوسف المؤيد شكره للمساهمين والحضور على دعمهم ومساندتهم لبنك البحرين الوطني ش.م.ب متمنياً للجميع سنة سعيدة مليئة بالتوفيق والسداد.

انتهى الاجتماع في تمام الساعة الواحدة ظهراً.

**فـــاروق يوسـف خليـــل المؤيـــد**
**رئيـــس مجـــلس الإدارة**
**رئيـــس الجلســـة**

**خـالـد منـور الشـمري**
**مستشار قانوني وأمين سر مجلس الإدارة**